المصـــــدر : المدينة المنورة

التـــاريخ : 31-07-2007 العـــدد : 16169

الصفحـات : 21 المسلسل : 158

عقب توقيع مذكرة تفاهم مصرية سعودية.. الفيصل:

نريد مؤتمر سلام حقيقي وليس بهدف التقاط الصور الفوتوغرافية

عبد الوهاب الديب ـ القاهرة

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية محورية وحيوية العلاقات السعودية المصرية، وقال سموه بعد التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء لجنة للتشاور السياسي بين وزارتي الخارجية المصرية والسعودية ان التنسيق المشترك بين البلدين أمر سابق على توقيع هذه المذكرة التى تمثل تثبيتا لأمر واقع وليس شيئا جديدا، وردا على سؤال حول الرؤية السعودية لمؤتمر السلام الذى دعا إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش قال الفيصل: «إننا نرى أن يكون هناك مؤتمر يتطرق إلى القضايا الرئيسية مثل الحدود وعودة الفلسطينيين والقدس وألا يكون مؤتمرا فقط للجوانب الشكلية والتقاط الصور الفوتوغرافية لاجتماعات لا جدوى منها وهذا هو موقفنا»، وشدد الفيصل على خطورة الوضع فى لبنان وما يمر به من فترة عصيبة تهدد كيان الدولة كلها معربا عن أمله فى أن تتطرق إليه المباحثات في اجتماع وزراء الخارجية العرب للبحث فيما يمكن عمله. من جانبه أعرب وزير الخارجية المصري عن أمله في أن يلقى تقرير لجنة تقصي الحقائق والتوصيات التي يقدمها التقرير اتفاقًا بين وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم وبالتالي الانطلاق في عملية إعادة جمع

الامير سعود الفيصل

الشمل الفلسطيني مرة أخرى.

ومن جانبه أعرب وزير الخارجية المصرى احمد أبو الغيط إن التنسيق المصرى السعودى مستمر ومتدفق على جميع المستويات ولم يتوقف لحظة، وردا على سؤال حول تقييمه للاجتماع الرباعي الذى تم فى وزارة الخارجية وضم وزراء خارجية مصر والسعودية وفرنسا إضافة للأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى لبحث الأزمة اللبنانية قال أبو الغيط: إن الاجتماع انه كان جيدا وتم خلاله الاستماع إلى الجهد الفرنسي وما يتصور للجانب الفرنسي عمله فى هذه المرحلة الحساسة لأن هناك استحقاقات هامة وفى مقدمتها الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والوفاق اللبناني الداخلي وكلها عناصر تتطلب الكثير من العمل مؤكدا على وجود تنسيق مصري سعودي كامل فى هذا الشأن، كما أعرب

ابو الغيط

عن أمله فى أن يلقى تقرير لجنة تقصى الحقائق حول أحداث غزة والتوصيات التي يقدمها التقرير اتفاقا بين وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم وبالتالي ننطلق فى عملية إعادة جمع الشمل الفلسطيني مرة أخرى موضحا أن تقرير لجنة تقصى الحقائق أعده الأمين العام للجامعة العربية وطرحه على اللجنة المصغرة وتضمن عددا من التوصيات الطيبة التى «يمكن لنا أن نؤيدها وبالتالي يدفع إلى المجلس الوزاري لإقرارها.

أما سفير مصر لدى المملكة محمد عبد الحميد قاسم فأكد أن توقيع مذكرة تفاهم بإنشاء آلية للتشاور السياسي بين مصر والمملكة يأتي فى توقيت بالغ الأهمية بالنسبة للقضايا المحورية الإقليمية خاصة الأوضاع فى فلسطين ولبنان والعراق والسودان حيث تلعب الدولتان دورا نشطا فى جهود تحقيق تقدم على طريق تسوية تلك القضايا فى ضوء محورية دورهما السياسي والاقتصادي والثقافي وهو ما يرتب عليهما أعباء ومسؤوليات جسام للتعامل مع مشاكل المنطقة بما يحقق صالح الأمتين العربية والإسلامية، وقال: ان توقيع الاتفاقية يعد مؤشرا على الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين الدولتين العربيتين الكبيرتين وهى علاقة التنسيق والتحالف والتحرك المشترك، وأرست دعائمها توجهات قائدي الدولتين الرئيس محمد حسنى مبارك وخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وعلاقتهما الأخوية الوثيقة كما يرجع أيضا التحرك المشترك والتنسيق المشترك بين الدولتين تجاه كافة القضايا الإقليمية إلى تطابق مصالحهما الإستراتيجية ونظرتهما إلى تطورات الأحداث في المنطقة، وشدد على ضرورة النظر إلى التوقيع على آلية التشاور السياسي بين البلدين باعتباره إقرارا لأمر واقع ومتحقق بالفعل مشيرا إلى أن ذلك التشاور مسألة مستمرة وعلى كافة المستويات سواء على مستوى القيادتين السياسيتين أو وزارتي الخارجية أو كافة القطاعات الحكومة الأخرى، ونوه إلى أن فكرة إنشاء هذه الآلية تزامنت مع تعديل اتفاق اللجنة المشتركة بين البلدين ليتولى رئاستها وزيرا التجارة والصناعة فيهما وهو الأمر الذى سيجعل تركيز اللجنة المشتركة على تطوير العلاقات الاقتصادية

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 31-07-2007 العـــدد : 16169
الصفحـات : 21 المسلسل : 158

والتجارية المتنامية بالفعل بين الدولتين الشقيقتين بهدف إقامة شراكة اقتصادية واستراتيجية بينهما وبما يستكمل تلك الصورة المشرقة للعلاقات بين البلدين العربيين الكبيرين.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية المصرية علاء الحديدى أن مذكرة التفاهم تؤسس لعقد اجتماع سنوي برئاسة الوزيرين لبحث كافة جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين، وأوضح أن التوقيع على مذكرة التفاهم يأتي في سياق تعزيز الروابط بين البلدين ووضع الآليات المناسبة لتذليل كافة الصعوبات التي يمكن أن يواجهها المواطنون المصريون في المملكة فضلاً عن التنسيق السياسي في مختلف المحافل الدولية وتبادل المشورة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما تؤسس اللجنة لعقد اجتماع سنوى برئاسة الوزيرين لبحث كافة جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين، مشيرا إلى أن التوقيع على مذكرة التفاهم يأتي في إطار تعزيز الروابط العميقة بين البلدين والشعبين المصري والسعودي ووضع الآليات المناسبة لتذليل كافة الصعوبات التى يمكن أن يواجهها المواطنون المصريون فى المملكة فضلا عن التنسيق السياسي فى مختلف المحافل الدولية وتبادل المشورة حول أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك.